من ذلك فان كان ثانيا فان كان زايدا او مجهولا رجع واوا نحو
ضارب وضويرب وصاب وصويب وعاج وعويج وان كان منقلبا
رجع الى اصله نحو باب وناب وميزان وموقظ وان كان ثالثا
فان كان رابع اربعة وجب قلبه تا وادغام يا التصغير فيه نحو
غزال وغزيل وقضيب وقضيب وعجوز وعجيز وان كان من
كلمة هي اكثر من ذلك وجب حذفه نحو حفيد د وغديدن وجوالق
تقول حفيد د وغديدن وجويلق وان كان رابعا فان كان ثانيا
سلمت نحو تنديل وقنيديل وان كان غيرها قلبت تا نحو مصباح
وعصفور وان كان اكثر وجب حذفه نحو حبركا وحبيرك وقرقرى
وقريقر وقبعثرى وقبيعث وكل هذه الاحكام تخرج من كلام
الناظم من مواضع متفرقة لمن تامل قوله ما لم يحو غير التا
ثالثا فان حوى ثالثا غيرها لم يحتج الى التكميل كشاك من قولهم
شاكي السلاح فتقول شويك واذا اعرب فالذي يظهر انه يعرب
باعرابه الذي كان له قبل التصغير فيقدر فيه الضمة والكسرة
على اللام المحذوفة رفعا وجرا وتظهر الفتحة على اللام الثانية
نصبا كذا في الحفيد وهو صريح في ان المحذوف من شاك لامه التي
هي اليا وانه ليس فيه قلب مكاني وفي شرح العزي للسعد خلافه
ولم يقل غير الها ليشمل نحو بنت واخت فانهما لا يعتد بها ايضا فيقال
بنية واخية برد المحذوف وقال في التسهيل غير التا والها فجمع
بينهما وزاد في العمدة وشرحها او همزة الوصل كاسم وابن ولم
يذكره هنا لان ما هي فيه اذا صغر حذفت منه لانه يضم اوله
فيستغنى عنها بالتحرك اوله حينئذ فيبقى على حرفين لا ثالث لهما
تنبيه قال ابن هشام عندي ان قولهم في عدة
وعيدة على خلاف ظاهرهما وذلك ان هذا المصغر غير هذا المكبر
وذلك لان هذا المكبر عوض عن الفاء وقد رجعت ولا يجمعون بين
العوض والمعوض منه الا ترى انهم يقولون في اسم سمي بحذف الهمزة
والها في المصغر كالها في نويره وقديره قوله كما لا يظهر

التمثيل

التمثيل به والمطابق للتمثيل من ونحوه مما يبقى ثنائيا بعد التسمية
لانه لا يصغر الا الاسم المتمكن وغيره لا يصغر الا سيما وذا فلا يصغر
الحرف وشبهه الا بعد التسمية به واذا سمي بما هو على حرفين ضعف
ثانيهما ان كان حرف لين فلا يكون ذلك لاجل التصغير فلا بد حمله في قوله
وكمل المنقوص وابهما فيما اسمية كانت او حرفية من الثنائي وضعا
لا من المنقوص ولما قررناه علم انه لا يصح قول الاشموني تبعا
للمرادي انه نظير للمنقوص في مطلق التكميل لانه يرد ما حذف
منه اذ لا يعلم لهذا محذوف فكان يحسن ان يقول وكمل المنقوص
في ايضا فيما اسمية كانت او حرفية من الثنائي وضعا لا من المنقوص ولما
قررناه علم انه لا يصح قول الاشموني تبعا للمرادي انه نظير للمنقوص
في مطلق التكميل لانه يرد ما حذف منه اذ لا يعلم لهذا محذوف
فكان يحسن ان يقول وكمل المنقوص في التصغير ان لم يحو غير
التا ثالثا كما قال في التسهيل في باب التسمية وان كان ما سمي به
حرفين جا ضعف ثانيهما ان كان حرف لين وفي شرحه وخرج بحرف
اللين عن وقد فيجعل الاعراب في اخره بلا تضعيف انتهى
واورد على اعرابه من غير تضعيف احتجاجا بمخالفته لغيره كما نص
عليه س قوله ومن بترخيم يصغر اكتفى بالاصل ظاهر كلامه
العباس وقال ابن معط وشذ قولهم زهير صغرا مرخم كذا عثيم
حفرا قال ابن الخباز وانما قصدوا بذلك التخفيف لان التصغير
موضع زيادة وقول يحيى شاذ مخالف للنحويين لانهم قاسوه انتهى
وكذا نص في الفصول على الشذوذ ورد عليه ابن اياز فقال
وفي قوله شذ نظر لانهم لم يبيضوا على شذوذ ذلك وقوله اكتفى
بالاصل يعني وحذف الزايد ولا فرق في الزايد بين ان يكون للالحاق
او لا وقال ابن هشام عندي في زايد الالحاق والمجانة يطلقون
وابن اياز صرح فقال لا فرق بين كون الزايد للالحاق او غيره قال
فتقول في مقعنسس قعيس فان صح هذا فهو مما يحاجى به وهو
ان يقال حرف الالحاق مما يجوز حذفه ويحتج للحذف بان الالف

Copyright © King Saud University